عدم الاستقرار الدستوري والمؤسسي في الدول العربية "دراسة تحليلية)

م.م. جاسم محمد وايش (*)
Aljewel_80@yahoo.com

الملخص

إن ما تمر به المجتمعات العربية في الوقت الحاضر من حروب وأزمات على المستوى الداخلي فضلا عن العديد من الأزمات في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،وانقسامات في بنية السلطة الحكومية تحت تأثير الشرعية أو عدم الشرعية هو أبعد عن الاستقرار ،حيث عانت أغلب المجتمعات العربية من عدم الاستقرار طيلة فترة ليست قصيرة من الزمن ، وكانت أحد الأسباب الرئيسية في تلخصها عن بقية المجتمعات في العالم أو في المنطقة الإقليمية في أضيق الحدود ، بالرغم من امتلاكها لكافة المقومات المادية من الثروات الطبيعية والبشرية ولكنها لم تستطع توظيف تلك الثروات في بناء استقرارها وتقدمها لأسباب تتعلق بطبيعة تركيب السلطات السياسية الداخلية والخارجية فضلا عن الانقسامات السياسية التي تعاني منها هذه السلطات وعدم الوفاق الجماعي على وجودها الشرعي وكذلك ضعف بنيتها السياسية والهيكلية.

(*) مديرية تربية بغداد / الرصافة الثانية– وزارة التربية

CONSTITUTIONAL AND INSTITUTIONAL INSTABILITY IN THE ARAB COUNTRIES " AN ANALYTICAL STUDY "

Assistant Teacher
Jasem Mohammed Dayish
Ministry of Education –Baghdad Education Directorate/Al-Rusafa /2

Abstract:

The wars that the Arab societies are experiencing today are experience internally , as well as many crises in the social ,economic and political fields and divisions in the structure of governmental authority under the influence of legality or illegitimacy is far from stability as most Arab societies have suffered from instability of time , and it was one of the main reasons summarizing it from the rest of the societies in the world or in the regional region in the all the physical elements of natural and human resources , but it was not able to employ those wealths building Taqrarha and provided for reasons related to the nature of the installation of internal and external political authorities as well as political divisions suffered by these authorities and the lack of collective reconciliation on the legitimate existence , as well as the weakness of the political and structural structure .

المقدمة

إن عدم الاستقرار الدستوري والمؤسسي الذي تعاني منه أغلب المجتمعات العربية في الوقت الحاضر له انعكاساته على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي غالبا ما تكون أسبابها الأساسية عـــدم فعالية السلطات السياسية أو انحيازها الفئوي أو الطائفي أو عدم تمثيلهـــا لإرادة أفراد المجتمع وهـــذا مـــا اتـــصفت به أغلب الدول العربية سواء كـــان ذلك في اليمن أو ليبيا أو تونس أو مصر .

إن مشكلة عدم الاستقرار في المجتمعات العربية لا يمكن ربط أبعادها في المجالات الأمنية أو الاقتصادية أو السياسية بل يتعدى ذلك إلى تأثيرآتها النفسية في المجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والاتجاهات الفكرية وكذلك عدم الاطمئنان النفسي وتشتت الفكر وعدم

الاتساق الذهني والتواصل الفكري لدى المواطن العربي بصورة عامة . لقد مثل عدم الاستقرار في المجتمعات العربية حالة اضطراب في نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية سواء أكانت بصفتها الرسمية أو غير الرسمية حيث هدد قيم المجتمع ونسيج بنائه الداخلي ومؤسساته البنيوية الأمر الذي دفع بأفراد المجتمع إلى المطالبة بإعادة استقرار النمط المهدد أو ردع مسببات عدم الاستقرار .

١- أهمية البحث .

يشكل الاستقرار بصورة عامة في بعديه الدستوري والمؤسسي أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها كافة المجتمعات الإنسانية في العالم العربي وذلك لما يشكله الاستقرار من انعكاسات ايجابية على جميع مناحي الحياة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

٢- مشكلة البحث .

تكمن مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية :-

١- كيف يمكن تحقيق الاستقرار الدستوري والمؤسسي في الدول العربية ؟

٢- ما هو مدى مشاركة المجتمعات العربية في تحقيق الاستقرار الدستوري والمؤسسي ؟

٣- فرضية البحث.

أن تحقيق الاستقرار الدستوري والمؤسسي في الدول العربية يتطلب تفعيل ومشاركة أكبر لدور المجتمعات العربية ذاتها. ذلك لأن المجتمعات العربية تتميز بخصائص تؤهلها من أن تكون فاعلاً ومؤثراً في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

٤- منهجية البحث .

لا يمكن البحث بأي موضوع دون استخدام منهج معين وانسجاماً مع عنوان البحث فقد تم الاعتماد على " منهج البناء الوظيفي " لكونه منهج ملائم في بيان وعرض مدى تحقيق الاستقرار الدستوري والمؤسسي في الدول العربية .

٥- هيكلية البحث .

تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث منفصلة عن بعضها البعض متضمناً مقدمة وخاتمة ، وهي كالآتي :-

المبحث الأول :- واقع نظم ألحكم في الدول العربية .

المبحث الثاني :- عدم الاستقرار الدستوري في الدول العربية .

المبحث الثالث :- عدم الاستقرار المؤسسي في الدول العربية .

المبحث الأول: واقع نظم الحكم في الدول العربية

قبل الدخول بواقع نظم الحكم السياسية في الدول العربية يجب علينا أن نبين مفهوم النظام السياسي ، وهو (مجموعة من الحلول لمواجهة المشاكل التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيماتها في هيئة اجتماعية معينة)[١] . يتسم واقع نظم الحكم في الوطن العربي بفساد القيم السياسية وانهيار المشروع الوطني المرتبط بها وتفاقم أزمة الدولة التي تسببت دون شك في الميل العميق نحو التسلط والاستبداد في مصدريه البنيوي والتاريخي معا، مما ولد تحويل مسار الدولة في اتجاه الانحرافات في وظائفها والانخراط في هياكلها والقطيعة التي تشهدها جلّ الدول العربية بين الدولة ومؤسساتها والمجتمع وأفراده .

وإذا كانت أزمة أنظمة الحكم العربية متعددة الجوانب سواء الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية إلا أن الجانب السياسي في هذه الأزمة يبدو هو الأكثر حدة وقسوة بالنظر إلى الحياة اليومية للمواطنين في البلاد العربية . فمعظم الأنظمة تفتقد إلى الشرعية بنظر مواطنيها الذين فقدوا من جانبهم حقوقهم الأساسية السياسية والمدنية ، وهذا الخلل

يؤدي بطبيعة الحال إلى تعطيل القدرة الإنتاجية للمجتمع ولا نقصد بالقدرة الإنتاجية معناها المادي الاقتصادي فحسب ، وإنما معناها الحضاري العام أي القدرة على إنتاج حضارة رفيعة ومدنية متقدمة ، وبمعنى أدق تعطيل الجانب الإبداعي في الفرد أو المواطن المدني بشعوره الدائم بعدم شرعية السلطة ، ولهذا نجد أن المشاركة السياسية في الدول العربية تتأرجح بين السيئ والأسوأ دائما، كما نقصد بالجانب الإنتاجي أو القدرة الإنتاجية الجانب الروحي كما تشمل المادي والفكري والاقتصادي والسياسي والأخلاقي .

والواقع أن الأزمة السياسية التي تعاني منها الأنظمة العربية ، هي جزء من مشهد أكبر تعاني منه المجتمعات القائمة في البلاد العربية ذلك هو مشهد التخلف العام ، الذي ينطوي من ضمن ما ينطوي عليه ، على حالة "عدم الاستقرار السياسي" الذي كانت الأزمة السياسية للأنظمة جزءا من مفرداته، وعدم الاستقرار السياسي ظاهرة قد انعكست على علاقة الحكام بالقوى السياسة والجماهير من جهة، وعلى علاقة القوى السياسية فيما بينها ، من جهة أخرى . وعلى دور الجماهير في الحياة السياسية العامة من جهة أخرى.

ويعد عدم الاستقرار السياسي جزءاً من واقع نظم الحكم العربية ومن بين أهم الأزمات التي تتعرض لها هذه النظم العربية ، نتيجة للظروف التي تعيشها كل منطقة على حدا، هذا فضلا على الاختلاف بين العديد من الدول العربية في كيفية تسيير نظام الحكم من حيث الوراثي والانتخابي ناهيك عن الصراعات والانقلابات العسكرية، ومشكلات الفقر والتخلف والفساد سواء كان الإداري أو السياسي أو الاقتصادي، كل هذا ساهم في تعقيم الوضع في المنطقة وجعله من الصعوبة بمكان من ناحية دراسة الظاهرة ومحاولات إصلاحها بناءاً على المعايير الدولية في تصنيف الدول، ودعوة الهيئات والمنظمات الدولية للإصلاح.

ولهذا فإن هذا المبحث مبني على مستويات وهي تحديد ظاهرة أزمة الحكم في النظم السياسية العربية وطبيعتها ، والمرحلة الثانية هي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وكيفية التعامل معها .

أولاً :- ظاهرة أزمة الحكم في النظم السياسية العربية وطبيعتها .

تختلف النظم السياسية في دول العربية باختلاف هياكلها الاجتماعية والمؤسسية ، وباختلاف ظروفها الاجتماعية والاقتصادية ، وتتفاوت مشكلاتها الاجتماعية والسياسية التي تعاني منها ، والتي تؤثر بطريقة أو بأخرى على توازنها الاجتماعي وتقدمها الحضاري وتماسكها ووحدتها القومية .

توالت أنظمة الحكم في الوطن العربي ، ولم يبقى أي تيار أو طبقة اجتماعية إلا وأخذت حظاً من الحكم ، فالعسكريين الذين حكموا من على ظهر دبابة اخذو الفرصة الأكبر وفي أكثر من دولة عربية ، والقوميين حكموا لمدة ليست قصيرة في بلدين على اقل تقدير ، أما الماركسيين فقد اخذو فرصة ضئيلة ولكنهم جربو حظهم ، والتيار الإسلامي وصل للحكم ولم يستطع إقناع الجماهير بأنه مختلف عن الآخرين ، هذا عن التيارات الفكرية ، أما عن الفئات الاجتماعية فان الارستقراطية والتكنوقراط والثيوقراط والطبقة العاملة والوسطى جميعهم وصلوا للسلطة عبر أشكال مختلفة ، والقبائل أخذت دورها . لكن ما يلاحظ أن الأزمة العربية بقيت على حالها في مختلف أشكال الحكم ، والمتشابه أكثر من المختلف بين مجموع التيارات الفكرية عندما تصل للسلطة ، والاهم أن مختلف أشكال الحكم من ديمقراطي إلى ملكي إلى عسكري لم تعكس اختلاف ذو شأن في الممارسة السياسية أو في اتجاهات التنمية ، هذا يقودنا إلى حقيقة تجريبية مؤداها أن أزمة التنمية والتطور في العالم العربي غير مرتبطة بنوع النظام أو منبعه الفكري أو حتى القوى الاجتماعية التي تحكم [٢].

وتعاني هذه الدول ومجتمعاتها من فراغ السلطة ومن أزمات متعددة ساهمت في ظهور هذه الظاهرة ، ومن ابرز هذه الأزمات هي أزمة الحكم وقضايا الوحدة الوطنية وشرعية النظام السياسي وفعالية أجهزة الدولة وهذه القضايا كلها مترابطة ، بحيث أن بعضها هو سبب لقضايا ومشاكل وأزمات أخرى ، كما يصعب حسمه بدون علاج بعض من هذه القضايا الأخرى . فأزمة أو مشكلة الوحدة الوطنية تتجلى في أن مجتمعات الدول العربية تعرف العديد من الانقسامات بين سكانها على أسس عرقية وثقافية وإقليمية متنوعة ...

وهناك مشكلة أو أزمة الحكم ، حيث انه لا توجد في معظم هذه المجتمعات قواعد مقبولة لتولي سلطة الحكم ، أو أن هذه القواعد لا يجري احترامها ، فهناك بلدان يتولى السلطة فيها عسكريون وصلوا إلى السلطة عن طريق الانقلاب العسكري دون أن يحظى هذا الانقلاب بتأييد شعبي واسع ، ويبقون في السلطة إلى أن ينجح عسكريون آخرون في إزاحتهم عن السلطة بقوة السلاح . كما قد يتضمن الدستور القواعد التي يجب مراعاتها في اختيار الحكام ولكن هذه القواعد لا تطبق على ارض الواقع بسبب ما تلجا إليه بعض الحكومات من تزوير للانتخابات والتلاعب بإرادة الناخبين ، لذلك تبقى نظم الحكم في هذه المجتمعات لا تتمتع بالقبول العام من جانب مجتمعاتها [٣] .

وهناك مجموعة من الأسباب التي تتواجد في أغلب بلدان الدول العربية والتي نتج عنها ظاهرة أزمة الحكم في النظم السياسية العربية ، ومنها [٤] :-

١- شرعية الحكم :- تتمحور أزمة المشروعية حول الاتفاق على مشروعية السلطة القائمة والحكم ، وفي الكثير من الدول العربية فان مسألة المشروعية هي مسألة دستورية إذ تدور حول الروح والأهداف التي يجب أن تسيطر على الحكومة وتكون السمة المميزة للأمة ، فهل هي سمة دينية ؟ أم قومية . أو أيديولوجية؟ وكلما كان هناك اتفاق على الطريقة التي يجب أن يعتمدها الحكم ، والأهداف التي تسعى لتحقيقها الدولة ، والعقيدة التي يعتنقها ويتبناها النظام السياسي لدولة من الدول كلما كان أكثر قبولاً وتأييداً من الشعب الأمر الذي يرتفع بالمواطن عن ولاءاته الفرعية الأولية إلى الهوية الجامعة التي تتجسد في الدولة والنظام فيها .

٢- أسباب تتعلق بأتساع الهوة بين النظام والمواطن :- تعاني أغلب بلدان عالم الجنوب من وجود هوة شاسعة ما بين النظام السياسي ومؤسساته الرسمية وما بين السكان العاديين ...فالمواطن يشعر بوجود الزعامات المحلية الضيقة أكثر من وجود الدولة ومؤسساتها الرسمية التي تعجز عن لفت انتباهه إلى خدماتها .

٣- المشاركة في الحكم :- في البلدان المتقدمة كالبلدان الرأسمالية الكبرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا فان المشاركة في الحكم تتم بصورة سلسة وديمقراطية ومتفق عليها منذ سنين ، وبالتالي فان التشكيلة السياسية التي نتج عنها تكون مقبولة ومقنعة من قبل الغالبية العظمى للسكان ، أن قناعة وقبول الجمهور بالنظام الذي انبثق عن الانتخاب سيجعل من مسألة إطاعته والوقوف خلفه وخلف الدولة التي يرأسها أمراً واجباً ، لان المواطن هو الذي شارك في الانتخاب وسيشارك في اتخاذ القرارات وفي الوقوف ضدها أو معها فيما بعد ، أي بعد أن تظهر نتائجها . أما في البلدان العربية فان الانتخابات محسومة ومعروفة النتائج لان النظام مسبقاً لا يمكن أن يسمح بالمشاركة الحقيقية التي من الممكن أن تزيحه عن سدة الحكم التي يعتقد بأنها ملكه وإنها لا تستقيم بدونه ، وهكذا فأن عدم مشاركة المواطن في الحكم سيجعله يتساءل عن الأسباب التي تجعله يدين بالولاء لدولة لا يمتثل نظامها السياسي ولا يسمح له بالمشاركة في قراراتها المصيرية .

٤- التكامل :- وتتمثل هذه المشكلة في فشل الأنظمة السياسية في خلق شعور بأن الكل ينتسب للكل وان هناك تعاون وتكاتف ومصلحة مشتركة للكل في أن يكون أفراد المجتمع متكاملين في طموحاتهم وآمالهم بصورة متكاملة .

٥- التوزيع :- ويقصد بمشكلة التوزيع بان الثروات الوطنية التي تمتلكها الدول العربية لن تساهم في رفع مستوى المواطنين أو حتى أن تشعرهم بأن الثروة لا تعود لقسم أو جزء من المجتمع وإنما الكل له حصة حسب عمله وجهده المبذول .

٦- عدم وجود سلطة مؤسسة :- أي لا يوجد في الدول العربية فاصل بين من يمارس عمله في السلطة وبين السلطة ذاتها ، والمأسسة تقتضي بأن يكون هناك فرق بين الحاكم الذي يتغير وبين المؤسسة التي هي مجموعة القوانين والقواعد الدستورية التي تحدد طريقة الحكم وصلاحيات الحكام وهي تكليف للحاكم الذي لا يملكها بل إنه يكون أحد أهم الوسائل التي تحقق بها أهدافها .

٧- هناك مجموعة من الأسباب الخارجية :- جملة من الأفكار التي استقتها الاتفاقيات ، والتي أبرمتها الدول الكبرى في الثلث الأول من القرن العشرين مثل (سايكس بيكو ، ووعد بلفور ، وصكوك الانتداب) ، وكذلك من تحليل الأفكار التي طرحها المفكرين الغربيين أمثال (بريجينسكي ، برنالد لويس ، الفن توفلر ، ..وغيرهم) والتي جميعها تدعو إلى دعم الانتماءات القومية والدينية والطائفية في بلدان عالم الجنوب وخصوصاً الدول العربية فبالنسبة للاتفاقيات الدولية فقد قسمت المنطقة بموجبها إلى عدة دويلات لا تتوفر فيها شروط الوحدة اللغوية والتاريخية الأمر الذي اثر سلباً في بناء هوياتها الوطنية ، بداية تشكيل دول عالم الجنوب من خلال دعوتها إلى دعم الهويات الفرعية في هذه الدول على حساب الهوية الوطنية .

مع وجود هذه الأزمات والمشكلات التي يعاني منها المجتمعات العربية وأنظمتها ، فهناك أيضاً تسلط وتحكم في السلطة ، أي أن هنالك دكتاتورية في السلطة ، حيث يعمل القابضين على السلطة بالتحكم بها وتحقيق مصالحهم وغاياتهم الخاصة ، وترك وإهمال مصالح الأفراد في المجتمع ، حيث أن استخدام أدوات القمع والعنف من قبل الدولة ضد المجتمع ومحاولة قمع أي معارضة ومصادرة حريات وحقوق الإنسان في هذه المجتمعات ، وهذا ما نجده واضحاً في الدول العربية ، وهو ما يؤدي إلى استخدام واعتماد مجتمعات هذه الدول لوسائل غير سلمية باستخدام العنف (الثورة ، الانقلابات العسكرية ، الإضرابات... وغير ذلك) ، من اجل تغيير النظام القائم والقضاء عليه ، حيث يؤدي ذلك إلى الاستقرار السياسي في النظم السياسية لهذه الدول [٥] .

ثانياً:- ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وكيفية التعامل معها .

إن استقرار النظام السياسي يتوقف على طريقته في معالجة الأزمات القائمة ، ... إلا أن الجانب التأسيسي للنظم السياسية العربية تفتقر قبل كل شيء إلى نظرية واضحة في الحكم ، ومن ثم وسائلها في تحديد وحل مشكلتها الأساسية القائمة في مدى قدرتها على تحديث

معالجة الأزمات في الحكم [٦] . وإذا كان الاستقرار السياسي هدف لكل نظم الحكم العربية فانه أضحى بمثابة هدف ضروري ومطلب ملح في عالمنا المعاصر ، بل أصبح الاستقرار السياسي بمثابة هدف قومي ودولي على حد سواء نظراً لارتباطه بالأمن القومي والدولي ، ولما له من تأثير على كيان ومستقبل المجتمع الدولي والاستقرار الدولي . إلا أنه هناك مجموعة من العوامل المهددة والمعيقات التي تحول دون استتباب هذا الاستقرار السياسي المنشود ، فعندما نتحدث عن معيقات الاستقرار السياسي فبالضرورة نتحدث عن عدم الاستقرار السياسي الذي يشير إلى فقدان قدرة النظام السياسي على إحداث تحولات في إطار النظام السياسي القائم من خلال استحداث الوسائل والمؤسسات الكفيلة بالقيام بهذه التحولات ونتائجها، إضافة إلى ذلك فان عدم الاستقرار السياسي يشير إلى تغييرات جذرية ومفاجئة تقضي على نظام قائم وتمكن السبيل لإيجاد نظام جديد في تفاعلاته وقيّمهِ ورموزه ومؤسساته[٧] .

وتعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي أكثر الظواهر السياسية شيوعاً في الدول النامية. والواقع أن مفهوم عدم الاستقرار السياسي أكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيداً. هذا المفهوم قد يضيقه البعض ليقتصر على عدم الاستقرار الحكومي ، بمعنى التغيرات السريعة المتتابعة في عناصر الهيئة الحاكمة ، وقد يوسع فيه البعض الآخر ليحتضن أيضاً عدم الاستقرار النظامي ، بمعنى التحولات السريعة في الإطار النظامي للدولة من شـــكل معين إلى نقيضه أي من الملكية إلى الجمهورية ، من الحكم المدني إلى الحكم العسكري . وقد يزداد المفهوم اتساعاً ليعانق الصور المختلفة للعنف السياسي من أعمال شغب ومظاهرات واضطرابات واغتيالات سياسية وحروب أهلية وحركات انفصالية [٨] .

إن عدم الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بها الأنظمة البرلمانية ، التي لا يتمكن فيها الناخبون من إيصال أكثرية واضحة تنتمي إلى حزب أو تيار واحد إلى البرلمان، وهذا يمكن الأحزاب الصغيرة من التحكم في تشكيل الحكومات وفي إسقاطها نتيجة عدم التفاهم في تشكيل الحكومة ، لكن مما يؤخذ على هذا التعريف عدم انطباقه على معظم دول العالم

سواء كانت ديمقراطية أم ديكتاتورية ، فعلى سبيل المثال، إن عدم الاستقرار السياسي في الأنظمة الرئاسية التي تتبعها العديد من دول العالم ، كان أكبر بكثير من الدول ذات النظام السياسي البرلماني ، بسبب عدد الانقلابات فيها ، كما أن الدول التي تتبع نظام الحزب الواحد أو القائد أو المهيمن سواءاً كانت شيوعية أم فاشية أم غير ذلك ، توجد فيها طاقات كامنة كبيرة جداً لإحداث عدم الاستقرار السياسي ، فسقوط المعسكر الشيوعي عام ١٩٨٩، أدى إلى تفككه وتفكك دوله إضافة إلى اندلاع حروب أهلية في معظمها . ومن أهم المفاهيم التي قدمها الباحثين لتعريف عدم الاستقرار السياسي ، هو: (عدم قدرة الدولة على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقض شرعيته وكفاءته من جهة أخرى) [٩] .أن عجز النظام السياسي أو الحكومة عن أداء وظائفها بفعالية وكفاءة يؤدي إلى فقدان الثقة فيها من طرف المواطنين ، ويتعرض النظام إلى الاختلال ويعجز عن جلب المساندة والموارد والدعم الضروري لبقائه واستمراره . إذ كثيراً ما يأتي فقدان أو ضعف شرعية النظام وانحسار مكانة السلطة وهيبتها نتيجة لضعفها أي عدم قدرتها على إدارة وتحقيق وظائف النظام وهذا الفشل من شأنه أن يفقد ثقة المواطنين بالسلطة ما يجعل استقرار النظام الشرعي في خطر .

إن اختلال الاستقرار السياسي هو بسبب تغير مطالب ومصالح المجتمع أو الفئات المؤثرة فيه ، وتغير القيم السائدة مما يؤدي إلى احتمال ممارسة النظام للقمع أو تركز السلطة في يد النخبة الحاكمة تقوي قاعدتها لتستأثر بكل موارد النظام ، حيث أن ممارسة القمع هذه من قبل السلطة الحاكمة سيحدث على المدى البعيد عدم الاستقرار السياسي ، حسب رأي (نيفين عبد المنعم مسعد) ورأيها أيضاً أنه لو تحقق هذا الاستقرار في ظل هذه الممارسات لفترة طويلة نسبياً فأن ذلك لن يستمر على المدى البعيد ، لأن منع عدم الاستقرار من قبل السلطة الحاكمة بفعل القمع لن يدوم ، فعدم الاستقرار السياسي هو رد فعل لقمع النظام السياسي [١٠] . وهناك العديد من أوجه عدم الاستقرار السياسي كعدم الاستقرار

الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والعديد من الدول العربية تعاني من عدة أوجه معاً وليس واحداً فقط ، وتعد ظاهرة عدم الاستقرار في الدول العربية ظاهرة معقدة نظراً لأنها تنتج عن عدة أسباب وليست ظاهرة بسيطة تتمثل بعض هذه الأسباب فيما يلي :-

١- البطالة .

٢- الفقر .

٣- شخصنة المؤسسات ، بمعنى أن عدد كبير من الدول العربية ليست دولة مؤسسات .

٤- الطبيعة الاستهلاكية للشعوب العربية .

٥- عدم الاستقرار السياسي نظراً لـــ :

أ- ضعف الأحزاب السياسية.

ب-ضعف المجتمع المدني.

ت-ضعف المشاركة السياسية وخاصة المجتمعية .

إن من أهم العوامل المهددة للاستقرار السياسي هي الإحساس بالحرمان والذي يمثل مصدراً للإحباط وعدم الرضا والغضب فهو من شأنه أن يشكل فرصاً للعنف الجماعي ، حيث أن الجماهير قد تلجأ للعنف إذا وجدت ما يبرره ، وهناك علاقة بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع ، ويقصد بالحرمان الاقتصادي هو عدم تيسر حصول جماعة أو جماعات معينة من أفراد المجتمع على المنافع والموارد الاقتصادية في الوقت الذي يتيسر فيه ذلك لغيرها من الجماعات. في معنى أن أفراد المجتمع يشعرون بالحرمان الاقتصادي ، أما لأن الموارد المتاحة لهم غير كافية أو لان ما يتاح لغيرها من الموارد لا يتاح لهم فسوء الموارد (عدم العدالة في التوزيع) قد يكون من شانه في كثير من الأحيان أن يمثل تهديداً للاستقرار السياسي داخل المجتمع [١١] .

إن كيفية التعامل مع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي فتأتي دراسة " آلان ريتشارد" بعنوان " الجذور الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط " وهي تعكس العلاقة الوثيقة بين مجالي الاقتصاد والسياسة في تحليل الظواهر الاجتماعية ، فهو يقول بان عدم الاستقرار السياسي في دول المنطقة ليس حدثاً عرضاً وإنما هو " ظاهرة مزمنة " بمعنى أنها استمرت بشكل مطرد وان اختلفت في أشكالها عبر فترات ممتدة من الزمان ، مما يدفع البحث في العوامل الهيكلية أو البنائية التي تساعد على تفسير هذه الظاهرة ، بعبارة أخرى فأن أطراد ظاهرة ما يجعل من الضروري تجاوز الأسباب أو العوامل المتعلقة بالبناء الاجتماعي والمتصلة بتلك الظواهر . وبالنسبة للجذور الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي، يركز " آلان ريتشارد" في دراسته على ثلاث جذور هي:(البطالة وغياب الأمن الغذائي ونقص الأموال المتاحة للاستثمار) وهي كلها تصب في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وما يتصل بها من تدهور لمتوسط دخل الفرد [١٢] .

كذلك من صيغ التعامل مع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي يرتبط في الجزء الأكبر منه بنجاح التنمية والدول العربية لا تعاني من قضية ندرة موارد لتعوق التنمية بقدر ما هي قضية نمط استخدام هذه الموارد، أي قضية خيار اجتماعي وسياسي . لذلك فان الحل يكمن في نمط بديل للتنمية يؤدي إلى التنمية الحقيقية بالمعني الواسع للتنمية أي الذي يؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية للجماهير، والى توسيع الاختيارات المتاحة أمامهم، بالإضافة إلى تنمية الثقة بالنفس على كل المستويين الفردي و الجماعي. ويتطلب هذا النمط الجديد للتنمية تغييرا هيكليا ، أي تغييرا نوعيا وليس كميا لأنه يعتمد على تغيير علاقات الإنتاج ونمط الاستهلاك ونمط الإنتاج ، أي كل من توليفة الاستهلاك وتوليفة المنتجات، بما يمكن من تعبئة الفائض الاقتصادي بطريقة أفضل ومن الحد من الإسراف و الضياع في الموارد الناجمة عن نمط التنمية الحالي. غير أن الاستخدام الكفء للموارد المتاحة وضمان عدم إهدارها، لا يمكن أن يتحقق إلا بمشاركة شعبية حقيقية، مما يتطلب تحقيق ديمقراطية حقيقية. كما أن الدافع للتغيير في أي امة يتطلب تعبيرا قوميا. فسلوك ورغبات مختلف فئات الأمة

يجب أن تختلط أو تمتزج بطريقة ما لتعمل كتعبير قومي، ومهمة المزج هذه هي أساساً مهمة سياسية تتجاوز الإدارة و التنظيم وتعكس القيادة الماهرة[١٣] .

ونستنتج لما تقدم فنقول أن الأنظمة العربية لم تستعيد بعد استقرارها السياسي نتيجة أزمة الحكم التي تعاني منها ، والتي نتج عنها العديد من التوترات الداخلية على مستوى المتطلبات البنيوية للدولة ، الشيء الذي زاد من التعقيدات السياسية وعطل كل السبل لتعزيز شرعيتها بآليات ديمقراطية تكفل الرقي بمستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، واكتفت بتعزيز سلطتها من سيطرتها على كافة مفاصل القوة في البلدان التي تحكمها ، بما يمهد تلك الملامح لزعزعة استقرار أنظمة الحكم في الدول العربية ، وفقاً للتحديات التي تواجهها بكل مستوياتها .

المبحث الثاني: عدم الاستقرار الدستوري في الدول العربية

تعد الدساتير في عصرنا الحالي سجلاً للإرادة الشعبية ، فهي تحتوي على أهم القواعد التنظيمية للمجتمع ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية منها . وفي النظم الديمقراطية تقوم الأمة باعتبارها صاحبة السلطة التأسيسية الأصلية بإلغاء الدستور أو تعديله ، بحيث يتلاءم مع مقتضيات المرحلة الجديدة ، ويتم ذلك عادة بواسطة تشكيل جمعية تأسيسية منتخبة لهذا الغرض أو عن طريق استفتاء شعبي باعتبار أن الشعب مصدر السلطات . أما في البلدان دول عالم الجنوب ، وخاصة في النظم الغير ديمقراطية فان عملية إلغاء الدستور أو تعديلها أو وضع دساتير جديدة تتم بواسطة السلطة الحاكمة نفسها ، وفي أفضل الحالات يكون ذلك بالاشتراك مع الشعب [١٤] . ومن هنا فإن هذا المبحث يمكن تتبع خطواته من خلال تحديد مستويين مهمين وهما الأول تحديد ظاهرة أزمة الدستورية في النظم السياسية العربية ، والمرحلة الثانية هي ضعف الثقافة الدستورية وكيفية تجاوزها .

أولاً :- ظاهرة أزمة الدستورية في النظم السياسية العربية .

لقد أخذت البلدان العربية عند استقلالها بإنشاء دستور لنفسها على النمط الغربي ، وعلى الرغم من تبني هذه الدول الدساتير الموجودة في الدول المتقدمة بأشكالها المختلفة

ومحاولتها لنقل تلك الدساتير حرفياً إلى مجتمعاتها لكنها لم تستطع أن تطبقها في المجتمع بسبب طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فلغالبية دول عالم الجنوب دساتير مكتوبة تتضمن المبادئ الغربية عن الحريات العامة والحكم المدني عبر المؤسسات المنتخبة ، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن ، على أن جوهر الدستورية مفتقد في تلك الدول على وجه العموم ، فالكثير منها يخضع لحكم عسكري تسلطي يعطل الدستور أو يضرب به عرض الحائط ، ويستطيع أي حاكم من خلال التزوير أو التزييف أن يحصل على الأغلبية المطلوبة لإقرار أي تعديل للدستور ، وبرغم من أن إعلان حالة الطوارئ يرخص به فقط في حالة التمرد المسلح أو الغزو الأجنبي يغلب أن يستخدم إذا رأت الحكومة القائمة أن المعارضة تقوى شوكتها [١٥] .

إن إحدى سمات الدول العربية هي ضعف الحياة الدستورية فيها ، فأن هذا الضعف يأخذ أشكالاً عديدة ومتنوعة ، يبرز في مقدمتها عدم احترام الدستور في العديد من هذه الدول ومن الطبيعي أنه ليس للدستور معنى دون احترام حقيقي له ، والنوع الثاني هو التضخم الدستوري ، حيث أن دساتير هذه الدول وضعت متأثرة بدساتير الدول الغربية ، فتم فرض النظام السياسي ومؤسساته في هذه الدول من قبل الدول الغربية ، فيندر أن يكون هناك دستور في دساتير هذه الدول في مرحلة ما بعد الاستقلال لم يجد له مصدراً واحداً من الدساتير [١٦] . ومن جهة أخرى يمكن أن نصنف الدول العربية من ناحية طريقة وتاريخ إصدارها للدساتير ويمكن أن نلخصها بما يأتي [١٧] :-

١- دول تصدر دساتيرها بمنحة من الحكام وبموجب إرادتهم .

٢- دول تصدر دساتيرها بطريقة ديمقراطية ، بموجب جمعية تأسيسية منتخبة .

٣- دول عرفت الدستور أثناء مرحلة الاستعمار، مثل العراق ولبنان والأردن .

٤- دول عرفت الدستور قبل خضوعها للاستعمار وهي مصر.

٥- دول تأخر حصولها على الدستور حتى استقلالها وهي الجزائر والمغرب واليمن والكويت والبحرين .

٦- دول تجمع الطريقتين الديمقراطية وإرادة حكامها .

مما تقدم فأن الأنظمة السياسية العربية استخدمت الدستور كشكل يبرز شرعيتها ويخفي في طياته عدم الالتزام بمواد الدساتير ومن اجل رسم سياسة تتناسب مع مصالحها وأبعاد أي معارضة اتجاهها . لذلك يمكن أن نبين أزمة ضعف الدساتير العربية إلى ما يأتي :-[١٨]

١- هوية الدولة :- تنص جميع الدساتير العربية على أن الإسلام هو دين الدولة، باستثناء الدستور ألبناني، وكذلك اللغة الرسمية ومصدر الانتماء ، أو الانتماءات الإقليمية ، وهذه ابرز الأمور التي تفكك الوحدة الوطنية وهذا ما قد يجعل الأقليات في الدولة أن تشعر بالغبن وعدم إعطاء حقوقها بغض النظر عما جاءت به هذه الدساتير من حقوق للأقليات في الدولة .

٢- العلاقة بين السلطات :- فهناك خلل في الدساتير حول إدارة العلاقة مابين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وتفضيل الأخيرة على السلطات الأخرى حيث ركزت على دور رئيس الدولة في إدارة العملية السياسية وهذا ما أبرزته الأنظمة الملكية وحتى الجمهورية ، فالتدخل في عمل السلطة التشريعية قد يكون له سند دستوري ، ويتم هذا من خلال تجاهل بعض نصوص الدستور التي تهدف على إقامة نوع من التوازن بين السلطات ، أما السلطتان التنفيذية والقضائية فتتميز بهيمنة الأولى على الثانية ، بالرغم من النص على استقلال القضاء في جميع الدساتير العربية ، فأن رئيس الدولة عادة ما يتدخل في السلطة القضائية ، دون أن تختلف الأنظمة الجمهورية عن الملكية في هذا التدخل.

٣- الحقوق والحريات :- فجميع الدساتير العربية نصت على مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ، لكن في الحقيقة تبرز الفجوة بين نصوص الدستور والواقع ، من خلال احتكار أقليات سياسية أو حزبية أو سلالية للسلطة وممارسة

التمييز ضد بعض الفئات الاجتماعية والأقليات ، وفي أحيان كثيرة تأتي قوانين تقيد إباحة الدستور لهذه الحريات .

٤- التعددية السياسية :- فمعظم الدساتير العربية قد نصت على ضرورة التعددية السياسية ومشاركة جميع القوى السياسية في العملية السياسية ، وبعض الدول العربية لم تنص دساتيرها على التعددية لكن سرعان ما صدرت قوانين تجيز التعددية السياسية ، لكن معظم الدول العربية التفت حول هذه النصوص ووضع قوانين تقييد هذه التعددية بما يتناسب مع متطلبات النظام السياسي من اجل استمرار السيطرة على الحكم .

٥- مصدر الدستور:- يعد مصدر الدستور هو من الأمور المهمة في شرعية كل نظام سياسي فبعض الدساتير وضعت بإرادة الحكام أنفسهم ، إذ يرسم هؤلاء الحكام الخطوط الرئيسية لدساتير بما يخدمهم ، وبتالي تقيم عن هذه الدساتير شرعيتها وشرعية الالتزام بها كدساتير تمثل الدولة .

إن إحدى أهم مؤشرات عدم الاستقرار في اغلب الدول العربية هو بسبب أزمة الحياة الدستورية فيها ، فأن هذا يشكل ضعفاً ويأخذ أشكالاً عديدة ومتنوعة ، ويبرز في مقدمتها عدم إقامة أي علوية للدستور في العديد من هذه الدول ومن الطبيعي انه ليس للدستور معنى دون احترام حقيقي له والنوع الثاني هو التضخم الدستوري [١٩] .

ثانياً :- ضعف الثقافة الدستورية وكيفية تجاوزها .

تعد الثقافة السياسية والمجتمعية لأي بلد ضروري لإقامة حياة سياسية صحيحة وقائمة على وفق منهج دستوري مستقر ومنظم . وأن أي ثقافة سياسية لا تساهم في بناء النظام السياسي ولا تتسم بعناصر قوية وغير وقادرة على إيجاد نوع من الحياة الدستورية الصحيحة تسهم في الاستقرار فإنها ثقافة ضعيفة وغير قابلة على البقاء ومصيرها الزوال .

إن للثقافة السياسية تأثير مهم في آليات بناء الحياة السياسية ، إذ تؤثر في اتجاهات الأفراد التي تتحول أيضاً إلى عوامل ضاغطة تؤثر في طبيعة المدخلات السياسية للنظام ، كما تسهم في عمليات الاستجابة الاجتماعية للقوانين وتجديد سلوك الأفراد ونشاطاتهم السياسية المختلفة . وتشكل الثقافة السياسية الطريقة أو المنهجية التي تنظم تفكير الإنسان لتساعد على تقويم الدوافع والاتجاهات المكونة للبيئة الخارجية ، أي الموضوعية ، والتي تسهم في تكوين الرموز والقواعد والمؤسسات المكونة للنظام السياسي ، لتتحول الثقافة السياسية بذلك إلى عنصر دمج وتفاعل الفرد مع النظام ، لأنها تنظم معتقدات وأفكار الإنسان تجاه البنى والمؤسسات في مجال القبول أو رفض ومعارضة النظام [٢٠] .

إن الثقافة السياسية تمثل " عنصر السيطرة والإشراف على النظام السياسي " فالدستور والايدولوجيا يتأثران بالبيئة الثقافية سلباً أو إيجاباً ،... يمكن للثقافة السياسية أن تفسر الظاهرة السياسية من خلال فهم سلوكية مجتمع معين والتوصل من ثم إلى العوامل المؤدية إلى استقرار أو عدم استقرار الحياة الدستورية ومن ثم الحياة السياسية برمتها ، فهي بذلك عنصر كبير في العمل السياسي ، لأنها تنظم التبادل السياسي وتتحكم بطبيعة المشاركة بوصفها أداة للاتصال ومنظماً لآليات العلاقة بين الإنسان ومؤسسات الدولة [٢١] .

إن عدم الاستقرار الدستوري تنتشر في ظل جهل أو لا مبالاة عامة الشعب بأمور الحكم والسياسة أو أن الغالبية ليس لديها من الوعي السياسي سوى القدر القليل ، ولذلك فأنها تجهل معاني الالتزام بقواعد الدستور ومغزى علو هذه القواعد . وأن اغلب هذه الدساتير قد صيغت على عجل وتحت ظروف تتسم بعدم الاستقرار وذلك لرغبة الدول المستقلة من التعجيل بإتمام الإجراءات الخاصة بوضع دستور حتى يتاح لها الالتحاق بعضوية الأمم المتحدة في اقرب فرصة ، كما أن المطالبة بالاستقلال مرتبطة بوضع الدستور فهو يمثل في كثير من الأحيان وثيقة الاستقلال أي وثيقة إنشاء الدولة . وطالما أن المفاهيم الدستورية التي فرضت تتفق مع البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلدان واضعيها ، ولكنها

تختلف عن البنى التي حاولوا تنفيذها فيها ، كانت النتيجة الطبيعية لذلك فشل المفاهيم الدستورية في تأطير العمل السياسي في اغلب الدول العربية[٢٢]. وتشترك معظم دساتير الدول العربية في عدد من السمات وعدد من الظروف التي تطبق فيها ، وأهم هذه السمات هي [٢٣] :-

١- لا تتمتع هذه الدساتير بالاعلوية التي يقوم عليها فكرة الدستور أصلاً والتي يفقد الدستور بغيابها مسوغ وجودها .

٢- لا تتمتع الدساتير في الدول العربية بما يمكن تسميته بالاستقلالية الذاتية فهناك وسائل خارج الدستور وصلاحيات تعمل للتأثير في نصوص الدستور وقد ينص عليها في الدستور ذاته .

٣- تتسم دساتير الدول العربية بكثير من التغييرات الطارئة عليها كلاً أو جزءاً وتجسد كثرة حالات إلغاء الدستور أو استبداله بأخر غياب الاستقرار السياسي في هذه الدول .

٤- تتسم دساتير الدول العربية بتعطيل العمل بها كلياً أو ببعض أجزائه الأساسية مدة طويلة جداً لأسباب مختلفة تقررها عادة السلطة التنفيذية وحدها ، ويؤلف ظاهرة ملموسة في حياة بعض الدول الأكثر تخلفاً في دول عالم الجنوب .

نستنتج لما تقدم إن السمة البارزة والمميزة في الدول العربية هي عملية خرق القواعد الدستورية نتيجة لضعف الثقافة السياسية في الدول العربية ، وهي بهذا الخرق ستكّون أزمة مستمرة في الحياة السياسية وخصوصاً الدستورية منها والمنظمة له ، من اجل وحصر فاعلية أدواته الديمقراطية ضمن نطاق تحدده الفئة الحاكمة لنفسها لضمان بقائها في السلطة أطول فترة ممكنة . وهذا ما دفع المواطن العربي إلى أن تتحول ثقافته إلى الاستسلام وعدم الشعور بالمسؤولية، حيث ينظر الأفراد إلى النظام السياسي على انه نظام أبوي يتولاهم وينوب عنهم في أي شيء ، ويتحول إلى نظام الخضوع والرضوخ إلى الأمر الواقع .

المبحث الثالث: عدم الاستقرار المؤسسي في الدول العربية

إن من أبرز المؤشرات لحالة الاستقرار السياسي في أي مجتمع هو وجود مؤسسات سياسية مستقرة ، فهذه المؤسسات هي نماذج لعلاقات قابلة لأن تكون قوالب ثابتة في خصائصها هي الاستمرارية والثبات . ولا يعني استمرارية المؤسسات وثباتها عدم أمكانية حدوث التغيير والتطور فيها ، فالتطور والتغيير عنصران مهمان للمؤسسات السياسية لكي تواكب حركة المجتمع، وإلا فإنها تفقد أهميتها في تحقيق عامل التناغم والتلاؤم الاجتماعيين . ومع أهمية وجود حالة الاستقرار للمؤسسات السياسية في أي مجتمع ، إلا إن الملاحظ في بلدان العالم العربي هو ظاهرة عدم الاستقرار المؤسسي الذي يمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة أهمها عدم الاستقرار الحكومي .

ولقد ازدادت أيضاً المؤشرات في العالم العربي على تفكك النخب المؤسسية ، الرسمية منها وغير الرسمية ، التي تتمتع تجمعاتها بالاستمرارية وتلك التي تنشأ لمواجهة تطور داخلي أو خارجي وترتهن به وجودا وعدما ، خلف تلك الظاهرة تكمن مجموعة متشابكة من العوامل ، أحدها اعتبار أفراد النخب أنفسهم أكبر من المؤسسات التي ينشئونها أو ينضمون إليها ، وبالتالي تغيب عنهم قواعد العمل المؤسسي وضوابطه ، والأخر ارتباط نشأة معظم تلك المؤسسات بأغراض سياسية وانتخابية بشكل خاص لا شأن لها بتعميق مفهوم التعددية أو بتفعيل نشاط الأحزاب السياسية ، وكذلك تدخل السلطة لاستثمار التناقضات الداخلية بين الأطر المؤسسية وغير المؤسسية .

أولاً :- عدم الاستقرار المؤسسي على الصعيد الرسمي .

يعد الاستقرار المؤسسي على الصعيد الرسمي أمر ضروري لإدامة واستمرارية الحياة السياسية بصورة سليمة وكاملة ، وهي احد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الحكم بصورة صحيحة وقانونية ، وهي الحالة التي يتوفر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار من يمثلهم في المجالس النيابية والمحلية . وإذا لم يقوم النظام السياسي بتدعيم شريعة السلطة السياسية

وبإيجاد حالة من الاستقرار السياسي في البلد سينعكس ذلك برمته على الوضع القائم ومنها المؤسسات الرسمية الحاكمة . ويمكن تتبع عدم الاستقرار المؤسسي على الصعيد الرسمي من خلال الأتي:-

١- ضعف الاستقرار الحكومي .

يعد عدم الاستقرار الحكومي " المؤسسي " من أبرز المؤشرات لعدم الاستقرار السياسي بل أن بعض الباحثين يضيق المفهوم الأخير فيستخدمه للدلالة على عدم الاستقرار الحكومي فقط . ويتضمن عدم الاستقرار الحكومي نمطين :(الأول – يعبر عن التغيير في الحكومة . والثاني – عن تغيير الحكومة برمتها) ، ويقصد بالأول استقالة أو إقالة عضو أو أكثر من أعضاء السلطة التنفيذية الحاكمة ممن هم بدرجة وزير فما فوق ، كذلك يشمل التعديلات الوزارية التي قد تؤدي إلى إجراء التغييرات في الهيكل الوزاري للحكومة ، أما الثاني ، أي تغيير الحكومة ، فيقصد به استقالة الوزارة أو إقالتها وتشكيل وزارة جديدة تحل محلها . وكلا النمطين من عدم الاستقرار الحكومي يعدان من المظاهر البارزة في الحياة السياسية للعديد من بلدان الدول العربية ، ومنها ما حصل في سوريا فان عدم الاستقرار الوزاري من المظاهر المألوفة فيها فبين عام ١٩٦٦ و١٩٧٤ حدث أحد عشر تغييراً وزارياً ومصر والعراق كذلك [٢٤] .

إن ضعف الاستقرار المؤسسي في اغلب الأنظمة السياسية العربية هو نتيجة الهيمنة للسلطة التنفيذية على حساب السلطات الأخرى ، ويأتي ذلك الإقرار أما بشكل يتضمنه صراحة الدستور بحصر السلطات في يد الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية ، أو بشكل ضمني، حيث يتمتع رئيس السلطة التنفيذية بنفوذ كبير داخل هذه النظم ، ويستطيع فيه التجاوز على الكثير من القوانين والتشريعات وإصدار مرسوم له قوة القانون [٢٥] .

ومن مؤشرات عدم الاستقرار المؤسسي المركزية العالية في اتخاذ القرارات من خلال الاستناد في ممارسة النفوذ إلى شرعية الثورة والى منصب رئيس الثورة في النظم العربية ، وغالباً ما تعتبر منهجاً عملياً يوجب السير عليها من قبل المؤسسات الأخرى . إذ تخضع

المؤسسات الأخرى لهذا النفوذ فيتم قمع المجتمعات المدنية وكافة المنظمات السياسية غير الحكومية الأخرى بقوة الأمر الواقع الذي لا يترك سوى القليل من المشاركة من الأدنى إلى الأعلى ومن ثم بقاء اغلب المناصب العليا محظورة إلا على الذين يحظون برضا القيادة وهم عادة الموالون لايدولوجيا الزعيم في حين يقيم أعضاء النخبة المعارضة خارج البلاد . وهنا يظهر جلياً تركيز السلطة في شخص الحاكم الأوحد الذي يمارس (شرعية الثورة) من دون الخضوع لأي قواعد أو إتباع آليات تحد من سلطته المطلقة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات والقرارات ، والتي نجد أمثلتها في ليبيا ودول المغرب العربي [٢٦] .

من جهة أخرى أن هذه الأنظمة السياسية العربية قد أخذت بالنظم الانتخابية ولكنها شكلية في مضامينها وعبرت عنه في دساتيرها ، وهو تعبير عن كون الشعب هو مصدر السلطة .. لكن الواقع يكشف العكس تماماً وان غالباً ما تجري الانتخابات في ظل قيود وشروط تدفع باتجاه تصور يوحي بإفراغ تلك الانتخابات من محتواها ومضمونها الحقيقي وتدفع باتجاه استمرارية الحاكم أو الرئيس مثل النص الدستوري أو بواسطة القوانين على ضرورة حصول المرشح لتزكية عدد كبير من النواب وهو من الناحية العملية صعوبة جمع هذه الأصوات كما بينته التجارب في مصر والجزائر وتونس . وغالباً يستند الرئيس على حزبه الحاكم وسيطرته في مساندته وترشيحه ، وهذا مؤشر على عدم التنافس العادل والحقيقي وهو يعكس حالة من عدم العدالة في المؤسساتية من خلال رقابة دستورية مثلاً[٢٧]. وان من الملاحظ أن هذه الأنظمة لم تشهد أي انتخابات حقيقية حرة سمحت بتداول السلطة وإنما قصر تداول السلطة في تلك الدول على حالات الوفاة أو التوريث كما في سوريا ، ولهذا بقيت هذه النظم تحتفظ برؤسائها من دون تغيير وهذا يعكس بالتالي حالة من عدم الاستقرار وضعف في الجوانب المؤسساتية الحكومية .

وبناءاً على ما تقدم يمكن القول أن ضعف وعدم الاستقرار المؤسساتي عل صعيد السلطة في النظم العربية تمتاز بالهيمنة وهذا نتيجة انعكاس الهيمنة الاستعمارية والسياسات

التي اتبعتها في هذه الدول فقد أدت بالتالي إلى إضعاف دور المؤسسات الحكومية وبالتالي أدى ذلك إلى عدم الاستقرار في جوانبها المختلفة .

٢- ضعف الاستقرار التشريعي .

تعد السلطة التشريعية " البرلمان " هو الممثل للشعب في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها (رئاسي، برلماني، مختلط) ، ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب . ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل أحياناً في استقالة عضو من المجلس أو إسقاط عضوية احد الأفراد من البرلمان . وكذلك حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية .

ومن المؤشرات على عدم النضوج السياسي التي تؤشر على الأنظمة السياسية في الدول العربية أن مؤسساتها ليست بالمستوى القادر على إتاحة إمكانية مساهمة المواطنين في العملية السياسية ، فهذه المؤسسات من الضعف ما جعلها غير مؤهلة على تمرير مساهمة المواطنين ونقل آرائهم وتصوراتهم ومن ثم تحويلها إلى قرارات سياسية ، حيث تضع القرارات السياسية وتتخذ بعيداً عن أي مساهمة من جانب التمثيلية ينسب الدور الهامشي للمؤسسات التمثيلية في العملية السياسية إلى عاملين ، فمن الجانب الأول يعود إلى هشاشة البناء الفكري والتنظيمي لهذه المؤسسات ، فهي مجرد أشكال صورية هي هيكلية لتحسين وتجميل صورة هذه النظم والتستر على القوى المسيطرة فيها والمتنفذة عليها ليست بقادرة على تمثيل الشعب وتمكينه من المشاركة السياسية . ومن الجانب الثاني فشلها في القيام بوظيفة بلورة المصالح وتجميعها مما ينعكس على دور البيروقراطية حيث يأتي التأثير على قدرتها على الإدارة المسؤولة المحايدة فيجعلها تميل لأن تصبح متعددة الوظائف حيث تتولى بنفسها وظيفة بلورة وتجميع المصالح وعندئذ تتحول من جهاز خدمة إلى جهاز حكم [٢٨] .

حيث تكمن مشكلة ضعف المؤسسات التشريعية في الدول العربية في مدى تعبير هذه المؤسسات عن الإرادة الشعبية والقوى المجتمعية الفاعلة تحديداً ، وفي عجزها من أن تكون قنوات تمارس عبرها قوى الشعب العمل السياسي وتؤمن لها المشاركة النشيطة في القرارات السياسية للنظام .

فلا مجال لتمثيل قوى المعارضة فيها ، وعملياً تؤدي المجالس التشريعية وبخاصة في ظل نظام الحزب الواحد ، الدورين الرئيسيين فقط ، وهما [٢٩] :-

١- إضفاء الصبغة الديمقراطية على نظم الحكم باحتفاظ هذه المجالس بإطارها الشكلي الرسمي كسلطة تشريعية ، بمعنى إنها تمارس دوراً معنوياً أكثر منه تشريعياً .

٢- تحقيق هدف تحريك قوى الشعب نحو السياسة العامة ، فاجتماع الممثلين من كافة أنحاء الدولة حول سياسات الحزب يجعلهم شركاء فيها ، وبالتالي فإنهم يعملون كممثلين للحزب في مناطقهم بدلاً من العمل كممثلين لمناطقهم في هذه المجالس ، وبذلك يكون لها دور مادي .

إن ضعف المؤسسات التشريعية يؤدي إلى وجود فجوة وحاجز بين المجتمع والسلطة السياسية ، وهذا يؤدي بالتالي إلى ضعف وعدم الاستقرار السياسي .

ثانياً :- عدم الاستقرار المؤسسي على الصعيد الغير رسمي .

إن الاستقرار السياسي لأي بلد يعتمد بالدرجة الأولى على وجود مؤسسات سياسية وغير سياسية قادرة على العمل والنشاط ، وتكون هذه المؤسسات قوية لتحقيق الاستقرار للدولة والمجتمع . لقد كان من ابرز المشاكل التي واجهتها الدول العربية بعد حصولها على الاستقلال هي مشكلة إقامة جهاز مؤسساتي وحكومي فعال ، إضافة إلى مشكلة تبرير الشرعية ، وكلها تصدت لتنظيم أجهزة سياسية وإدارية حديثة كالأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية ومشاكل التعددية الاجتماعية مما أدى إلى خلق عدد من المشاكل التي سببت عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها البلدان العربية . وفيما يلي أهم الأجهزة المؤسساتية الغير رسمية والتي كان لها دور في عدم الاستقرار المؤسسي :-

١- الأحزاب السياسية .

ينطوي الحزب السياسي باعتباره ظاهرة سياسية على مدلولات متعددة ، جعلت من وضع تعريف شامل له أمراً في غاية الصعوبة ، وذلك لاختلاف الأحزاب في نشأتها ، وتكوينها الفكري والتنظيمي ، وتنوع الأدوار التي تضطلع بها . وان أفضل وسيلة من اجل الوصول إلى وضع تعريف للحزب السياسي تتم من خلال تحديد أهم عناصره . واهم عناصر الحزب هي : التنظيم ، الأيديولوجيا ، وهدف الوصول إلى السلطة أو التأثير فيها [٣٠] . لقد جاء تقسيم الأحزاب في الدول العربية إلى نظم ذات الحزب الواحد و نظم الحزبين ونظم ذات التعددية الحزبية ، ولكن رغم ذلك التقسيم إلا انه لم يكن هناك التنافس الحقيقي بين الأحزاب السياسية على السلطة داخل النظم السياسية العربية .

لقد كان الاتجاه السائد في الدول العربية هو تقليد النظم الديمقراطية الغربية التي تقوم على التعدد الحزبي ، ثم التنافس بين الأحزاب المختلفة للوصول إلى السلطة ، وفي مقدمتها الفوز بالانتخابات وتسلم الحكم عن طريق الأكثرية ، فحق تأليف الأحزاب السياسية هو من الحقوق الأساسية الناجمة عن الإقرار بالحريات السياسية بمفهومها الديمقراطي الغربي ، وبالفعل فإن المرحلة الاستقلالية الأولى أسفرت عن اتجاه معظم الدول الجديدة نحو تقليد الدول الاستعمارية القائمة على الديمقراطية الليبرالية ، وبذلك أصبح التعدد الحزبي من مميزات المرحلة الأولى للاستقلال [٣١] .

لكن هناك آخرون يرون أن ظهور الأحزاب السياسية في الدول العربية بالأساس لم يكن عملية ناجمة عن الصيغة الانتخابية ، ولكن كان ظهورها كردة فعل على الوضع الاستعماري والهيمنة المتعددة الأوجه والشاملة التي خضعت لها الدول العربية ، أن نشوء الأحزاب السياسية في الدول العربية سبقه غالباً ظهور حركات ذات أساس اثني أو ديني أو ثقافي وكانت هذه التنظيمات التي هي حركات أكثر من كونها أحزاباً سياسية وسائل احتجاج للعمل ضد خروقات النظام الاستعماري . أن ظهور الأحزاب السياسية في الدول العربية ارتبط بعوامل مختلفة وعديدة كالنضال ضد الوجود الاستعماري وزيادة

الوعي السياسي وموقف السلطات الاستعمارية من قضايا الحريات العامة فضلاً عن القمع الاستعماري[٣٢] .

إذا كان وجود الأحزاب السياسية عاملاً للاستقرار فإنها على العكس في الدول العربية فأن همها الوحيد هو الدفاع عن المصالح الاجتماعية والاقتصادية للطبقات المختلفة التي تمثلها لان ظهورها هو قائم على أسس طبقية واجتماعية وعقائدية ، وهذا يفضي إلى إيجاد حالة من عدم الاستقرار السياسي . وأيضاً وجود الصراع الحاد بين الأحزاب السياسية في النظم العربية والذي أفضى إلى زعزعة الاستقرار داخل النظام السياسي ، فبدلاً من أن تكون الأحزاب السياسية عنصراً من عناصر الاستقرار السياسي عملت ومنذ قيامها على تصعيد عوامل الانشقاق والاضطراب بل ويلجأ بعضها إلى استخدام القوة لفرض تصوره على بقية الأحزاب الأخرى [٣٣] .

إن الملاحظة التي تسجل على الظاهرة الحزبية في الدول العربية هي كونها تتسم بالضعف ، وهذا الضعف هو السبب في جعل النظم الحزبية معوقاً لتحقيق الاستقرار السياسي وبالتالي الدعوة لتحقيق التنمية والتوجه نحو الديمقراطية . ويمكن تحديد أسباب ضعف الظاهرة الحزبية في الدول العربية بما يأتي [٣٤] :-

١- الأحزاب السياسية هي بمثابة أدوات بيد النخبة الحاكمة ، أكثر مما هي وسائل تسيطر القوى الاجتماعية من خلالها على الدولة فتجعلها أداة لها .

٢- أن كثيراً من الأحزاب السياسية في الدول العربية هي ذات طبيعة تمزيقية وتفتيتية وان عوامل التجزئة الجغرافية والطائفية والعشائرية واللغوية قد دفعت الأحزاب التي كانت تقود الحركات التحررية إلى العمل على تحقيق الاندماج القومي وحتى هذا العمل جوبه بمعارضة تقف بوجه هذا الاندماج .

٣- أن هذه النظم الحزبية في أوقات تاريخية مختلفة عرضة للتدخل العسكري فيها ..الأمر الذي اثر مباشرة في طبيعة النظم الحزبية وأدائها ، ولهذا غالباً هي لا تكون تعددية أو تنافسية بالشكل المفترض بل يحصل اختلاط صفات النظام العسكري بالنظام الحزبي.

٤- في الوقت الذي تعد المشاركة السياسية من ناحية المبدأ هي الوظيفة الرئيسية للنظام الحزبي ، هنالك دولاً لا تعترف أصلاً بالظاهرة الحزبية لمعظم دول الخليج العربي، إذ لا وجود شرعي لأحزاب المعارضة ، وهنالك دول أخرى تعد وجود المعارضة أو الأحزاب نوعاً من الخيانة مثلما هو الحال في ليبيا .

٥- تعد مسألة عدم الاتفاق على قواعد مقبولة للعمل السياسي احد مظاهر ضعف الظاهرة الحزبية في الدول العربية .

فقد شهدت الأحزاب السياسية العربية في العقود الأخيرة تراجعا ملحوظا في عملها التنظيمي وضعفا في قدرتها على استقطاب الشارع العربي نتيجة عدم الاستقرار السياسي . و ضعف الهيكلية التنظيمية وتآكلها وعدم قدرة الأحزاب على تجديدها ، واستخدام الخطاب الديني المتشدد للكثير من الأحزاب مما يجعل شرائح اجتماعية واسعة ترفض تأييدها ، وكذلك أن كبح الأنظمة السلطوية في الوطن العربي للأحزاب السياسية ساهم في تفكيك العديد منها وابتعادها عن العمل السياسي ، وأيضاً ضعف تمويل الأحزاب حيث أن دعم الدولة لهم شحيح أو معدوم مما يجعلهم يلجأون إلى الخارج من اجل التمويل وبالتالي يصبحون رهينة توجهات داعميهم ، وان ابتعاد الكثير من الأحزاب السياسية عن التوجهات الاقتصادية والاجتماعية اليسارية ساهم في إضعاف شعبيتهم حيث أن نسبة كبيرة من الأحزاب العربية توجهها ليبرالي وبعيد عن الطبقات الاجتماعية المحرومة خصوصا وان المجتمع العربي يعاني من نسب عالية في الفقر [٣٥] .

٢- المنظمات الجماهيرية .

إن المنظمات الجماهيرية هي أطر تنظيمية تضم فئات الشعب التي لها مصلحة في التغيير الثوري للمجتمع- سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي - والانتقال من نظام إلى آخر أكثر تقدماً وبطريقة جذرية . وتجد هذه المنظمات أساسها النظري؛ وتستمد جذورها من الفكر الاشتراكي الثوري الذي ساد في

القرن العشرين؛ ومن بنى أنظمة اشتراكية؛ وأنظمة تحرر وطني ديمقراطي في بلدان متعددة من العالم وخصوصاً ظهورها في الدول العربية بعد الاستقلال [٣٦].

لقد أكد الفكر الاشتراكي العربي هذه المقولة حين أشار إلى أنه لا يمكن أن يكون ثمة ديمقراطية من دون شكل أو تنظيم، فمن دون تنظيم ديمقراطي لا توجد ديمقراطية ولو كان الشعب كله من الفلاسفة الصالحين، كما يقول بعضهم . فإذا كان الأساس الأول للديمقراطية هو حرية تبادل المعرفة بالمشكلات فلا يمكن أن يتم تبادل المعرفة؛ أي التبادل الجماعي للآراء الفردية إلا داخل نظام ييسر للناس أن يجتمعوا ويتبادلوا الرأي كتابة أو شفوياً . وتعدّ التنظيمات الجماهيرية بكل ما تتضمنه من أجهزة في خدمة آراء أعضائها وبكل أنواعها في قمة الشكل الديمقراطي بحرّية المعرفة، أما كيف يكون التطبيق الديمقراطي؟ فلا قاعدة في الشكل؛ ولكن تختلف الوسائل تبعاً لاختلاف ظروف كل مجتمع على حدة[٣٧]. يمكن القول لقد سادت المنظمات الجماهيرية في البلدان العربية التي حصلت على استقلالها بعد زوال الاستعمار والتي انتهجت التحولات الثقافية والاجتماعية في بلدانها، وقد ظهرت حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول العربية خلال الانتقال والتغيير والتحولات التي حدثت .

ولذلك فإن أنظمة الديمقراطية الشعبية قد عمل من خلال المنظمات الجماهيرية على استنباط تجاربها الخاصة التي تأخذ بعين الاعتبار طبيعة القوى الاجتماعية والاقتصادية المنتجة في المجتمع ؛ ودرجة التطور النوعي فيه . كذلك سعت بعض بلدان الديمقراطيات الشعبية إلى إنشاء منظمات جماهيرية وإقامة تحالفات شعبية عريضة بين قوى ذات مصلحة مشتركة في الكفاح من أجل التحويل الاشتراكي كالفلاحين والبرجوازية الصغيرة من الحرفيين والمهنيين والمثقفين وصغار التجار والكسبة، واقتضى ذلك تنظيم هذه الفئات في تنظيمات جماهيرية مهنية وشعبية ومشاركتها في الكفاح من أجل التغيير الاجتماعي . ولقد اتسع نطاق هذه التحالفات في البلدان التي انتهجت ما سمي الطريق اللارأسمالي والتي لم تكن بنيتها الاقتصادية والاجتماعية مؤهلة للانتقال إلى النظام الاشتراكي، بل كانت طبيعة علاقات

الإنتاج والتخلف الاجتماعي والاقتصادي تضعها في مرحلة تحولات وطنية ديمقراطية معادية للامبريالية والإقطاع والاحتكارات والإعداد المباشر لظروف نمو المرحلة الديمقراطية وبناء القاعدة المادية تمهيداً للدخول في المرحلة الاشتراكية؛ وهذا ما اقتضى إقامة جبهات عريضة تضم فئات اجتماعية واسعة تنتظم في منظمات جماهيرية من أجل إنجاز قاعدة مادية واجتماعية تؤهلها لبناء علاقات إنتاج اشتراكية (٣٨).

هناك فارق كبير بين الدور والوظيفة التي تقوم بها النقابات والمنظمات الشعبية في ظل النظامين الرأسمالي والاشتراكي، ففي ظل السلطة الاشتراكية يزول دور المنظمات الشعبية قوةً تعارض سيطرة رأس المال بسبب زوال هذه السيطرة ، وتكتسب مضموناً جديداً إذ يقع عليها عبء جديد يتمثل في الدور الإيجابي الذي تقوم به في تنفيذ خطط التنمية والعمل على رفع الكفاية الإنتاجية والمساهمة في رفع المستوى الثقافي والاجتماعي لأعضائها وتعميق الوعي بالفكر الجديد ولذلك فإنها تضطلع بمهام في مجالات التربية والتثقيف والتدريب المهني والإسكان والخدمات الصحية ، وتؤدي دور المحفز للكفاح من أجل بناء النظام الاشتراكي. (٣٩) . فالفكر الاشتراكي الثوري يرى أن ممارسة الجماهير الشعبية لحقوقها الديمقراطية على نحو واع ومنضبط ومسؤول يقتضي تعبئتها في إطارات تنظيمية تمنحها القوة وتتيح توعيتها سياسياً واجتماعياً .

ولن تتحقق الديمقراطية الشعبية من دون إطار سياسي وحزب طليعي يقود فاعليات هذه المنظمات في إطار مصالح الجماهير الكادحة الهادفة إلى بناء نظام طبقي اشتراكي يضمن مصالحها فئاتٍ متحالفةً في مرحلة الانتقال، ويؤدي إلى تجاوز البيروقراطية . وقد كانت سورية إحدى الدول التي انتهجت الطريق الاشتراكي منذ ثورة الثامن من آذار/مارس عام ١٩٦٣ بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، واعتمدت لهذه الغاية الديمقراطية الشعبية نظاماً سياسيّاً، فكرّس الدستور في مادته التاسعة دور المنظمات الشعبية، وعرّفها بأنها تنظيمات تضم قوى الشعب العاملة من أجل تطوير المجتمع وتحقيق مصالح أفرادها. وأعطى

للجماهير حق إقامة تنظيماتها النقابية، وفي هذا السياق انتظمت فئات المجتمع في إطار عدّة منظمات شعبية؛ هي [٤٠] :-

١- الاتحاد العام لنقابات العمال .

٢- الاتحاد العام للفلاحين .

٣- الاتحاد العام النسائي .

٤- اتحاد شبيبة الثورة .

٥- الاتحاد الوطني لطلبة سورية .

٦- منظمة طلائع البعث .

٧- الاتحاد العام للجمعيات الحرفية .

يمكن القول أن هذه المنظمات الجماهيرية عملت على زعزعة الاستقرار المؤسسي بصورة مباشرة من خلال التنافس فيما بينها وبين النظم السياسية الحاكمة وأوجدت حالة من عدم الاستقرار السياسي .

٣- مشاكل التعددية المجتمعية .

إن التعددية الاجتماعية ظاهرة ملازمة للمجتمع البشري منذ عرف هذا المجتمع ظواهر التبادل السلعي والملكية الخاصة والدولة. بل وقبل ذلك وبعده فان التمايزات الثقافية والعرقية والدينية بما تفرضه من تمايزات في الرؤى والمواقف السياسية هي تمايزات ملازمة لطبيعة المجتمع البشرى ذاته. والتعددية تأكيد وإقرار وتسليم لعالم متنوع ومختلف، وغدت أحدى ثوابت آلية الحياة المعاصرة. وكيفية التعامل والتفاعل معها سيقود بشكل أو بآخر، إلى بلورة الملكية الذاتية والاحترام والتسامح والحوار والمرونة في حوارنا وتعايشنا مع الأخر.

إن البنية الموجودة في الكثير من الدول العربية من ناحية خطوطها الوطنية تشكل في كثير من الأحيان إطاراً سياسياً يمكن من خلاله أن تنشب الصراعات التي تفضي إلى عدم

الاستقرار السياسي والمجتمعي ، فأغلب هذه الدول تتصف بأن مجتمعاتها تتألف من جماعات متعددة ومتميزة وفقاً للاعتبارات العرقية والدينية واللغوية ، وأن هذه الجماعات داخل الدولة الواحدة لا تشعر بالرابطة مع بعضها البعض من ناحية أو الانتهاء إلى المجتمع الكلي الذي يضمها جميعاً ، من الناحية الأخرى ، لذلك أن ظاهرة عدم الاستقرار التي تشهدها العديد من الدول العربية من أسباب وجودها هي التحديات والمشكلات التي تهدد وحدتها الوطنية وبنيتها الاجتماعية ، فضلاً عن تحديات تهدد شرعية أنظمتها الحاكمة [٤١] .

يمكن القول أن ظهور مشكلة التعدد والتنوع والاختلاف المجتمعي حينما تهدد أمن المجتمع واستقراره السياسي . ولا يخفى على احد أن هناك العديد ن مناطق العالم عرفت ظاهرة التنوع والاختلاف في صور متعددة " أثنية ، عرقية ، دينية ، ثقافية ، اقتصادية " منذ القدم . إلا أنها اتخذت أبعاداً جديدة في ظل التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي طرأت في الآونة الأخيرة، وتحديداً منذ مطلع التسعينيات، حيث أصبح حديث الوحدة من خلال التنوع هو الخطاب السياسي السائد بعد أن كان خطاب " الوحدة" من خلال الصهر هو السائد في كثير من دول العالم النامي، وبخاصة الدول حديثة الاستقلال.

وتتصف التعددية المجتمعية بثلاث مميزات وهي أولا: تباينات تتمتع بدرجة متفاوتة من الثبات لا تتبدل كتبدل الرأي العام، ثانياً: تصنيف اجتماعي لبعض المجموعات بسبب الاختلاف الديني أو اللغوي أو العرقي، وثالثاً: تنظيم هذه المجموعات ضمن مؤسسات تحتية تربوية واجتماعية وإعلامية ودينية وغيرها تتوفر عدة أسس لقياس درجات التعدد في المجتمع، ورابعا: في المجتمع المتنوع بإغلاق، يلد الفرد ويصلي ويدرس ويعاشر ويعمل ويلهو ويشيخ ويدفن في بيئته دون غيرها. أما المجتمعات المنفتحة فهي تتمتع بدرجة عالية من التداخل ألمصلحي وبدرجة عالية من العضويات المتداخلة ، أي أن الأفراد هم غالبا أعضاء في عدة منظمات وجمعيات طوعية فيصبح سلوكهم أكثر اعتدالا لأنهم مرغمون على التوافق بين عدة مصالح هم أعضاء في مؤسسات لها ، يستنتج من هذه التميزات إن التباينات في المجتمع التعددي هي تباينات متحركة لان العملية الانتخابية وتحولات الرأي

العام تؤمن إمكانية الانتقال من الأقلية إلى الأكثرية وبالعكس والتناوب في السلطة. أما التباينات في المجتمع المتعدد أو المتنوع فإنها ليست تباينات في الرأي العام بل تباينات ثقافية أو لغوية أو عرقية أو طائفية، ولها حدود مرسومة تتميز بعدم التحرك والثبات دون إن تكون حتما نزاعية. (٤٢).

ولما كانت المجتمعات التعددية التي تتسم بقدر كبير من التمايزات العرقية، اللغوية، الدينية، والمذهبية...الخ. والتي تتميز نتيجة لذلك باحتدام الصراعات بين الجماعات الرئيسية المكونة للمجتمع تفرض ضرورة تحولها من نموذج التعددية الصراعية إلى نموذج التعددية المتوازنة بما تمثله من تكامل قومي وقدرة على تحقيق متطلبات التنمية.

وقد تبين أن التعددية في المجتمعات تعتبر حقيقة ترتبط بتكوين المجتمع ذاته، فهو مجتمع متنوع أو تعددي أو وفاقي. والتباينات في مثل هذا المجتمع ليست تباينات في الرأي العام بل هي تباينات ثقافية أو لغوية أو عرقية أو طائفية، ولها حدود معينة وتتميز بالثبات وعدم التحرك. ومن ثم فإن تطبيق نظام تنافسي في أمثال تلك المجتمعات دون وضع ضوابط معينة قد يؤدي إلى نوع من عدم المساواة أو الخلل أو قصور في المشاركة وتنعكس على الاستقرار السياسي وبالتالي تؤدي إلى عدم الاستقرار المجتمعي ومن ثم السياسي . والخطر يكمن حينما يحدث إدراك للتباينات داخل المجتمع التعددي ويجرى تسييسها فهذا هو العنصر المولد للنزاعات بين التباينات المختلفة سواء أكانت اقتصادية أو ثقافية أو لغوية أو عرقية أو غير ذلك. وذلك عندما تشعر إحدى الجماعات أو المجموعات بما يسمى بـ"الحرمان النسبي"، أي شعور الأشخاص بحرمانهم من حقوق بالمقارنة مع أشخاص آخرين في المجتمع ، ويؤدي كل هذا إلى عدم الاستقرار .

إن التعددية ، الدينية والطائفية والمذهبية والقومية، ليست هي المسئولة عن أي نزاع من النزاعات التي تعرفها المجتمعات العربية. وليس لوجودها أي نصيب في ما تعاني منه الدولة والحياة السياسية والعقائدية من توتر وتمزق واضطراب.إن المسئول عن كل ذلك هو استغلال التعددية، أي توظيفها من قبل النخب الاجتماعية في الصراعات السياسية

والاقتصادية. ويدخل هذا الاستغلال مباشرة في حقل السياسة، لا في حقل المعتقـــدات أو الاختلافات القومية أو الجماعات الاثنية .

ويمكن القول استنتاجاً أن عدم الاستقرار المؤسسي يعبر عن إخفـــاق الاســـتراتيجيات السياسية الوطنية في النظم السياسية العربية ، الليبرالية وغير الليبرالية ، والـــتي طبقـــت في بلداننا، ومن وراء ذلك هشاشة المشاريع السياسية المطروحة، بل والسياسة ذاتهـــا كـــوعي وممارسة، في مجتمعات لا يزال أساس قيام الحكم والنظام العام فيها تهميش المجتمع وإقصـــاء الرأي العام عن أي مشاركة، واحتكار الرأي والسلطة معا، من قبل فئات ساقتها الأقـــدار وتوازنات القوى الداخلية والخارجية إلى مركز القيادة والقرار، وهي غير مؤهلـــة لـــه، ولا تملك للمجتمعات التي أصبحت تتحكم بمصيرها لا رؤية ولا مشروع .

الخاتمة

وختاماً لبحثنا فقد تضافرت عوامل عديدة كانت سببا في عدم الاستقرار ومنها تخلف الأنظمة العربية سياسيا وثقافياً ، وكان الشطر الأكبر من هذه العوامل مقصود من قبل القيادات الحاكمة في هذه الأنظمة بسبب رفضها سياسات الإصلاح التي لا تخدم مصالحها ، والشطر الأخر كان نتيجة تراكمات داخلية ترجع للسياق التاريخي للدولة. وأن عدم الاستقرار بكل أشكاله ومضامينه له الأثر الكبير على لواقع النظم السياسية المعاش لدول العالم العربي بصور خاصة . وان الانعكاسات لظاهرة عدم الاستقرار الدستوري والمؤسسي تظهر من خلال معاناة هذه الأنظمة السياسية في أزمة الشرعية لديها وضعف الأشكال الدستورية والمؤسساتية ، كذلك ينعكس كل ذلك على ضعف المشاركة السياسية وزعزعة الاستقرار بالتالي يؤدي إلى تدخل المؤسسة العسكرية في هذه النظم السياسية العربية .

تختلف أزمات النظم السياسية العربية باختلاف التجربة التاريخية وطبيعتها الحاكمة ، وان البحث حول أزمة الحكم في الدول العربية يثير الكثير من الإشكاليات حول مصدر تلك الأزمات فهي تختلف بعضها عن البعض الأخر ، وان الأنظمة العربية تتبع في سياستها لحل تلك الأزمات اعتماداً على قوتها وشرعيتها السياسية . وان المشكلة الرئيسية في

الأنظمة الحاكمة في الدول العربية هي مصدر شرعيتها فهي تختلط بعضها ببعض فالكثير منها يعتمد على أكثر من مصدر منها التقليدي والقانوني أو أحياناً تكون حول منجزات النظام السياسي .

إن عدم الاستقرار الدستوري والمؤسسي في الأنظمة السياسية العربية هي التي أدت بدورها إلى ما واجهته الأنظمة السياسية العربية في الحقبة الأخيرة من اختلالات في النظم العربية وهي نتيجة جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية فالعوامل السياسية كان لها انعكاس على العمل الدستوري والتي كان لها الدور البارز في ضعف شرعية الأنظمة السياسية العربية فضلا عن العامل الاقتصادي والذي أدى بدوره إلى أضعاف الدور المؤسسي الرسمي مثل الجانب الأساسي من حرمان المرء من مصادر العيش لان الذي يتمسك بالسلطة يتحكم في القوى الاقتصادية. ولا يغيب العامل الاجتماعي أي الجانب الغير رسمي عن ذلك لأنه يعد احد العوامل الأساسية التي تؤثر على شرعية النظم السياسية وبالتالي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي .

وإذا ما أريد تجاوز حالة عدم الاستقرار الدستوري والمؤسسي في الدول العربية لابد الدعوة إلى التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك جعل التنمية مستدامة لجميع الدول العربية ، وقيام حالة من الدعوة إلى قيام الشرعية القانونية في الدول العربية .

الهوامش

[1] – موريس دويفرجيه : النظام السياسي ، ترجمة احمد حبيب، النظم السياسية ، القاهرة مؤسسة كامل مهدي للنشر ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، ص١١.

[2] – عوني المشني : أزمة الحكم والتنمية في الوطن العربي ، ٢٠١٤ ، من على الموقع الالكتروني . http://www.ahewar.org

[3] – إسراء علاء الدين نوري : ظاهرة فراغ السلطة في دول عالم الجنوب : الأسباب والنتائج ، منشورات زين الحقوقية ، لبنان ، ط١ ، ٢٠١٧ ، ص ص ٧٣ – ٧٥ .

[4] – ليث عبد الحسن الزبيدي: المشكلات السياسية في عالم الجنوب ، جامعة النهرين، بغداد، ط١، ٢٠١٤، ص ص ٧١–٧٤.

[5] – إسراء علاء الدين نوري : ظاهرة فراغ السلطة في دول عالم الجنوب : الأسباب والنتائج ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .

[٦] – صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي "أسسه وأبعاده"، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٠، ص ص ٣٧٩– ٤١٥ .

[٧] – جليل طالب جعفر اليعقوبي : العلاقة بين الاستقرار السياسي ومبادئ العدالة الانتقالية في القانون الدولي ، بغداد ، ط ١ ، ٢٠١٧ ، ص ١٠٥ .

[٨] – شاهر الشاهر : الاستقرار السياسي ...معاييره ومؤشراته ، ٢٠١٦ ، من على الموقع الالكتروني .www.dampress.net

[٩] – شاهر الشاهر : الاستقرار السياسي ...معاييره ومؤشراته ، المصدر السابق .

[□] – نيفين عبد المنعم مسعد : مديرة معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة .

[١٠] – جليل طالب جعفر اليعقوبي : العلاقة بين الاستقرار السياسي ومبادئ العدالة الانتقالية في القانون الدولي ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٦ – ١٠٧ .

[١١] – جليل طالب جعفر اليعقوبي : العلاقة بين الاستقرار السياسي ومبادئ العدالة الانتقالية في القانون الدولي ، المصدر السابق ، ص ١٠٧.

[١٢] – المصدر نفسه ، ص ص ١٠٩ – ١١٠ .

[١٣] – عبد العظيم محمود حنفي : ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها ، ٢٠١٣ ، من على الموقع الالكترونيhttp://massai.ahram.org.eg

[١٤] – محمد حردان علي : ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وانعكاسها في العالم الثالث ، رسالة ماجستير " غير منشورة "، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ص ٣٢ – ٣٣ .

[١٥] –إسراء علاء الدين نوري: ظاهرة فراغ السلطة في دول عالم الجنوب : الأسباب والنتائج ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٠.

[١٦] – إسراء علاء الدين نوري : ظاهرة فراغ السلطة في دول عالم الجنوب : الأسباب والنتائج ، المصدر السابق .

[١٧] – عبد القادر نعناع : إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية ، ٢٠١١ ، من على الموقع الالكتروني. www.dahsha.com

[١٨] – عبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية في الشؤون الدستورية ، دار القلم للنشر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٨، ص ص١٦٣–١٦٥.

[١٩] – سعد ناجي جواد : التطورات السياسية الحديثة في أفريقيا ، دار الحكمة ، بغداد ، ط١ ، ١٩٩١ ، ص ٢٥٣ .

[٢٠] – غازي فيصل : التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٥١ – ١٥٣ .

[٢١] – غازي فيصل : التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ، المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

[٢٢] – إسراء علاء الدين نوري : ظاهرة فراغ السلطة في دول عالم الجنوب: الأسباب والنتائج، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.

[٢٣] – المصدر نفسه .

[٢٤] – محمد حردان علي: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وانعكاسها في العالم الثالث ، مصدر سبق ذكره ،ص ص ٢٥ – ٢٩.

[٢٥] – عبد الرضا الطعان : التنمية الاقتصادية وتركيز السلطة في البلدان النامية ، مجلة الاقتصادي ، العدد (٣) ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص ٢٦ .

[٢٦] – عمر جمعة عمران ألعبيدي : إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١١، ص ١٤٦ .

[٢٧] – عمر جمعة عمران ألعبيدي : إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية ، المصدر السابق ، ص ص ١٤٩ – ١٥٠ .

[٢٨] – إسراء علاء الدين نوري : ظاهرة فراغ السلطة في دول عالم الجنوب : الأسباب والنتائج ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠٠ – ١٠١ .

[٢٩] – إسراء علاء الدين نوري : ظاهرة فراغ السلطة في دول عالم الجنوب : الأسباب والنتائج ،المصدر السابق ، ص ١٠٢ .

[٣٠] – محمد كاظم المشهداني : النظم السياسية ، توزيع المكتبة القانونية ، بغداد ، ط ١ ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٥١ .

[٣١] – محمد كاظم المشهداني : النظم السياسية ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤ .

[٣٢] – رياض عزيز هادي : العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية ، سلسة أفاق ، وزارة الثقافة والأعلام ، دار الشؤون الثقافة العامة ، بغداد . ط ١ ، ١٩٩٥ ، ص ص ٩ – ١٢ .

[٣٣] – ينظر : محمد كاظم المشهداني ، النظم السياسي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧٤ – ٢٧٥ .

[٣٤] – إسراء علاء الدين نوري : ظاهرة فراغ السلطة في دول عالم الجنوب : الأسباب والنتائج ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١١٨ – ١٢٠ .

[٣٥] – عباس عاصي : الأحزاب السياسية والثورات العربية : أسباب ضعفها ، ٢٠١٧ . من على الموقع الالكتروني www.raialyoum.com

[٣٦] – سامي هابيل : المنظمات الشعبية في الوطن العربي ، الموسوعة العربية ، من على الموقع الالكتروني .www.arab-ency.com

[٣٧] – المصدر نفسه .

[٣٨] – المصدر نفسه .

[٣٩] – عصمت سيف الدولة : نظرية الثورة العربية (الأسس) ، دار المسيرة "بيروت" ، لبنان ، ١٩٧٩ ، ص ١١٠ .

[٤٠] – سامي هابيل ، المنظمات الشعبية في الوطن العربي ، المصدر السابق .

[٤١] – محمد حردان علي : ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وانعكاسها في العالم الثالث ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٦ .

[٤٢] – أنطوان نصري مسرة : إدارة التنوع في أنظمة الحكم العربية: التعددية السياسية والتعددية الاجتماعية.. إطار نظري وتطبيق على الواقع العربي ، في : ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي ، ٢٤–١٩٨٩/٣/٢٦، ص ٣.